

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

مدخل

إذا كان من باب المستحيل تأهيل الأسد لأسباب عديدة أهمها أنه غير قابل للتأهيل، ومنها أن تأهيله يعني استمرار الحرب وانتشارها وتوسع دائرة التطرف والارهاب في المنطقة بأكملها، وثالثاً لأن قوى إقليمية كبرى على رأسها تركيا والمملكة العربية السعودية وجزء كبيراً من أوروبا سوف ترى في مثل هذا العمل تهديداً مباشراً لاستقرارها ولمصالحها الاستراتيجية. ما يمكن أن يخشى منه هو مهادنة الأسد من قبل الولايات المتحدة مسيطرة للايرانيين الذين تسعى بكل الوسائل لاستعادة دورهم إلى جانبها، وللتهرب من اي احتمالات تورط في نزاعات وحروب إقليمية أو دولية. وهذا ما هو قائم منذ أشهر طويلة في الواقع. فقد سحبت الولايات المتحدة فرضية تعديل موازين القوى على الأرض السورية من التداول، ولم تعد تعتبر مساعدة مقاتلي الجيش الحر جزءاً من استراتيجية إنهاء الحرب الدائرة هناك منذ أربع سنوات، وأصبحت أكثر اهتماماً بالتنسيق المباشر أو غير المباشر مع ما تبقى من قوى النظام لتشنيد الضغط على داعش، وتخلت عن ملف الحل السياسي والمفاوضات السورية السورية لموسكو.

زحمة مبادرات على ساحة الصراع السوري

مع تحول الاهتمام الاقليمي والدولي نحو صعود دور الجماعات الجهادية، وفشل الاستراتيجيات الدولية في احتواء الازمات داخل حدود المنطقة بعد أن أخذت أعمال العنف تطال أهدافاً في أوروبا وغيرها – مثل الهجوم الذي استهدف صحيفة شارلي ابيدو الفرنسية، وتنامي موجات الهجرة عبر البحر الى اوروبا، ومع انسداد آفاق الحل السياسي في سورية بعد إخفاق مؤتمر جنيف ٢ الذي عُقد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ في تحقيق أي تقدم في مسيرة الحل، ووجود حالة استعصاء عسكري على الأرض، بدأت أطراف عربية و اقليمية ودولية بعضها يأخذ شكل مبادرات من منظمات غير حكومية، يروج لمخارج مؤقتة او حلول جزئية، او تسويات تحاول استثمار حالة الاحباط والياس من امكانية ايجاد نهاية سريعة للصراع في سورية لتكريس واقع ما عاد بالامكان استمراره و حتى لاعادة انتاج النظام. ففيما يبدو و كأنه مسعى جديد لاعادة تعويم نظام بشار الاسد والدفع باتجاه اعاده تأهيله، ظهرت في الآونة الاخيرة أفكار سياسية تركز إليها بعض المبادرات وتشارك جميعها بفكرة أساسية وهي أن المعارضة المعتدلة السورية لم تعد طرفاً فاعلاً في هذه الازمة، و انها ما فتئت تفقد تأثيرها لصالح جماعات جهادية متطرفة تبدأ بداعش و النصر و لاتنتهي بجماعة خراسان التي كشف الاميركيون عن وجودها لأول مرة عندما استهدفوا ما قالوا انها مواقع لها، وذلك مع انطلاق الغارات الاميركية ضد تنظيم الدولة في سورية في ٢٣ أيلول الماضي. انطلاقاً من ذلك تحاول هذه المبادرات بعضها تصريحاً والأخرى تلميحاً القول بأن البديل لنظام بشار الاسد لم يعد، في ظل ضعف المعارضة المسلحة المعتدلة على الارض وتشتتها في الخارج، الا التنظيمات الاسلامية المتطرفة، ما يعني أن اضعاف نظام الاسد و السعي لاطاحته يخدم في نهاية المطاف هذه التنظيمات و يمهد لها سبل الوصول الى السلطة.

مبادرات عديدة والهدف واحد

ظهرت في الآونة الأخيرة مبادرات و أفكار تُنظر بهذا الاتجاه منها، مبادرة المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة الى سورية استيفان دي مستورا والتي تهدف الى تجميد الصراع ابتداءً من مدينة حلب. و تركز مبادرة دي مستورا على ثلاثة نقاط رئيسة أهمها التركيز على محاربة الارهاب، و كأن الارهاب في سورية يمارس من طرف واحد، وأنه هو سبب الازمة وليس العنف الذي استخدمه النظام لقمع الثورة وردعها و اربابها عن السعي الى تحقيق تطوراتها في الاصلاح ثم التغيير. أما ثاني نقاط الخطة فهي تخفيض مستوى العنف، و ثالثها تخفيف المعاناة الانسانية و الدفع باتجاه مصالحتات

Leila Hilal, *The United Nations and a Peace Process Strategy for Syria*, Norwegian Peacebuilding Resource Centre (NOREF), November 2014,

http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/f64b95f6fb50391b5d4fdce3052f10a8.pdf

انظر مقال فيتالي نوعمكن في المونيتور والذي حمل عنوان «الاسد يمكنه البقاء»،

In latest peace plans for Syria, Assad can stay, *al-monitor*, 1 December, 2014.

<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/12/2014/syria-ceasefires-plan-russia-somalia-assad.html#>

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

محلية يمكن أن تشكل منطلقاً لحل سياسي لازمة. وعن سبب اختياره مدينة حلب لتنفيذ المرحلة الأولى من خطته، رأى دي مستورا أن ذلك يعود الى عدم وجود جماعات جهادية في المدينة، بل يقتصر الصراع على النظام و فصائل من المعارضة المعتدلة الذين يمكن أن ينسقا جهودهما لمحاربة الارهاب و التطرف في المنطقة.

المبادرة الثانية التي تدفع بالاتجاه نفسه تقريباً، هي المبادرة الروسية المدعومة ايرانياً و التي كشف عن بعض تفاصيلها المستشرق الروسي فيتالي نعمون في مقال نشره له موقع المونيتور الذي يملكه ويديره رجل اعمال اميركي من أصل سوري مقرب من نظام بشار الاسد وذلك مطلع شهر ديسمبر الماضي. جاء في مقال نعمون، انه مع تلاشي المعارضة المسلحة المعتدلة على الأرض في سورية، فإن طرفي الصراع الرئيسيين اليوم هما الجماعات الاسلامية المتشددة من جهة والنظام السوري من جهة ثانية. «وان بقاء نظام الاسد من ثم قد يكون السبيل الوحيد للحفاظ على الدولة السورية و منعها من الانهيار» أو السيطرة عليها من قبل المتشددين الاسلاميين. و لتحقيق هذا الهدف تسعى المبادرة الروسية كما يقول نعمون الى عقد مؤتمر سوري يجمع أطراف الازمة في موسكو أولاً ثم ينتقل الاجتماع الى دمشق و يشارك فيه ممثلين عن نظام بشار الاسد، و أطراف من المعارضة السورية مستعدين للمشاركة دون اشتراط تنحي بشار الاسد، و يعربون عن دعمهم للحرب على تنظيم الدولة و اجراء مصلحات بين أطراف الصراع من السوريين.

المبادرة الثالثة، تقودها مصر والتي يبدو أنها قد حصلت على دعم اقليمي لمحاولة ايجاد طريق للخروج من حالة الاستعصاء التي تشهدها الازمة السورية. وينطلق الموقف المصري من الازمة السورية من أجندة داخلية صرفة يهيمن عليها هاجس الخوف من تيارات الاسلام السياسي على أنواعها، لكنه يصب في نهاية المطاف في خدمة المصالح الايرانية و الروسية في سورية عبر ضغطها لتشكيل معارضة تكون بديلاً للائتلاف الوطني و تقبل بحل سياسي يتضمن القبول بمبدأ بقاء نظام الرئيس بشار الاسد، بدلاً من التمسك بنص بيان جنيف ١ الذي يدعو الى تشكيل جسم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة لقيادة مرحلة انتقالية في سورية تؤدي الى قيام نظام حكم ديموقراطي.

ويكاد الموقف المصري يتطابق في هذه الحثية مع الموقفين الروسي والايرواني، اللذين يسعيان الى انتاج «صيغة سلطة حكم» تجمع النظام و المعارضة ويكون هدفها الاساسي هو محاربة الجماعات الاسلامية، كجزء من الحرب على الارهاب التي يستمر فيها الجميع.

وإذا كانت السعودية ترفض التجاوب مع الكرملين في الشأن السوري، فإن مصر لا تخفي تبنيها للموقف الروسي من الازمة السورية. و تأكيداً للتقارب بين الطرفين قرر الكرملين أن تكون القاهرة محور سياساته الإقليمية. وفي هذا السياق تقرر زيارة بوتين الى العاصمة المصرية في شهر كانون الثاني الجاري. ومنذ الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، تطورت العلاقات بين روسيا ومصر. وبتنويل من السعودية عقدت القاهرة صفقات أسلحة مع موردي السلاح الروسي. وتعتبر مصر، كما موسكو، سورية ساحة مواجهة مع المشروع الإسلامي والإخواني وداعميه الدوليين والإقليميين، فضلاً عن الربط التقليدي للأمن المصري الوطني بالتطورات الجيوسياسية في بلاد الشام، لكل ذلك باتت القاهرة مهتمة بالمجريات الدبلوماسية حول الازمة السورية. وفيما يتعلق بسورية، تخشى كل من القاهرة وموسكو وصول الإسلاميين إلى السلطة وانهايار المؤسسات، وهما تدعمان استمرار الجيش السوري. كما أنهما مستاءتان من الدور التركي في شمال سورية ودعمه لفصائل اسلامية لا ترى فيها موسكو و القاهرة اي اعتدال. لذلك يكتسب التعاون المصري الروسي في المنطقة عموماً وسورية خصوصاً أهمية بالنسبة لصناع القرار المصريين والروس لأن مصالحهما إلى حد ما متطابقة. إلا أن التعاون الكامل يحتاج إلى تجاوز العقبة السعودية، وإلى تحديد موقف من الدور الإيراني.

ولأن مصر لا تريد التنشيط على المبادرة الروسية، بالرغم من عدم قناعتها الكاملة بنجاحها، وأيضاً من الإشارات التي أطلقتها مؤخراً بشأن استعدادها للعب دور الوساطة بين النظام والمعارضة، وهو دور تطلبه روسيا بشدة منذ بدء الازمة، فقد قررت مصر هذه أن توجّل عرض مبادرتها لحل الازمة السورية إفساحاً بالمجال أمام الجهود الروسية، ولمساندة الجهود الروسية، سعت الدبلوماسية المصرية على رعاية حوار بين أعضاء مختارين من الائتلاف و هيئة التنسيق تحضيراً للقاءات موسكو، مستغلةً علاقاتها المتطورة مع الرياض، وبذلك ضمنّت عزلة تركيا والإخوان. لكن الائتلاف، المرعي من

الاستخبارات المصرية تجس النبض حيال بقاء الأسد، ٢١ يناير، ٢٠١٢،

<http://www.alaraby.co.uk/politics/47b56dcf1-e45-04ee-b36f-f621c8352d89>

لقاء القاهرة: مؤتمر سوري بمواصفات مصرية، العربي الجديد، ٢٢ يناير ٢٠١٤،

<http://www.alaraby.co.uk/politics/edf498-8765-23563e8-c-76a10230e60dfd>

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

قبل الخليج وتركيا، رفض المشاركة في لقاءات موسكو، برغم الجهود المصرية لإقناع الرياض، وعزل أنقرة. أما إيران فتحاول هي الأخرى مبادرتها للحل التي جرى طرحها في شهر آذار من العام ٢٠١٤ عقب فشل مفاوضات جنيف بين النظام والمعارضة و بعد أن بدأ حجم الهوة بين الموقفين الأميركي و الروسي يتسع بسبب الازمة الأوكرانية، حينها وجدت طهران نفسها في موقع يساعد على طرح مبادرة تحيل بيان جنيف إلى مزبلة التاريخ، و تنهي فكرة الهيئة الانتقالية ذات الصلاحيات الكاملة و تؤكد على مبدأ بقاء الأسد في موقعه مع اعطاء المعارضة مكاسب محدودة لا تطل جوهر النظام و بنيته.

بالإضافة الى هذه المبادرات التي تنطلق من جهود و احتياجات اقليمية و دولية، ظهرت أفكار أخرى كانت الأكثر مباشرة في طرحها لضرورة الحفاظ على بقاء الأسد، ومنها التي يقودها ديفيد هارلاند المدير التنفيذي لمركز الحوار الانساني (Centre for Humanitarian Dialogue) الذي يتخذ من جنيف مقراً و شريكه في الطرح الصحفي الاميركي نير روزن الذي وضع تقريراً في ٥٥ صفحة عن خطة يطرحها المركز لابرام هدن محلية في سورية تشكل منطلقاً لانتهاء الصراع الدائر منذ ٤ سنوات. و المعروف أن مركز الحوار الانساني هو الذي توسط لابرام وقف اطلاق النار في حمص بين النظام وقوات المعارضة.

هدن محلية أم اعادة تأهيل للنظام؟

كاتب التقرير نير روزن هو صحفي أميركي قريب من دوائر اللوبي الصهيوني في واشنطن وهو من أكثر الصحفيين الغربيين اثاراً للجدل، وقد اثار تقرير ظهر في صحيفة التلغراف البريطانية مطلع عام ٢٠١٢ عن مراسلات سرية بين روزن و مسؤولين في النظام السوري ضجة كبيرة في أوساط الاعلام الغربي، اذ تبين في وثائق حصلت عليها التلغراف بعد اختراق الايميل الشخصي لبشار الأسد أن روزن كان يزود النظام السوري بمعلومات عن تحركات زملائه من الصحفيين الغربيين في مدينة حمص خلال تغطيتهم للمعارك التي اشتعلت في أحياء حمص القديمة بين النظام و الكتائب التي شكلها أهالي حمص للدفاع عن أنفسهم وذلك في ربيع عام ٢٠١٢. و في أحد الايميلات التي كان روزن يحاول فيها ترتيب مقابلة مع الأسد، ذكّر روزن بتغطيته الايجابية لسياسات النظام السوري وممارساته عبر مقالات نشرها في الجزيرة الانجليزية. و في ايميل جرى توجيهه الى بشار الأسد لاقناعه باجراء مقابلة معه يقول روزن «لقد تمكنت من دفع الجزيرة الانجليزية الى عرض المسيرات المؤيدة للنظام، كما نجحت في دفعها الى توضيح أن بشار الأسد وحكومته يحظون بدعم وتأييد كبيرين في سورية، و أن هناك بالتأكيد جماعات مسلحة تطلق النار على قوات الامن السورية التي تجد نفسها مضطرة للدفاع عن نفسها».

ظهرت أفكار هارلاند- روزن لأول مرة في الرابع من شهر نوفمبر ٢٠١٤ في عمود رأي كتبه ديفيد اغناتيوس في الواشنطن بوست، وبسبب الضجة التي اثارها عمود اغناتيوس قام صاحبها بارسال خطاب مفصل عن الموضوع نشره جيمس تراوب في مجلة فورين بولسي وذلك في الرابع عشر من الشهر نفسه بعنوان «بشار الأسد ومساومات الشياطين». وقد عادت تفاعلاتها مجدداً الى الظهور في تقرير أخير في الفورين بولسي، كتبها محرر شؤون الشرق الأوسط ديفيد كينر.

ورغم أن التقرير الذي يصدر عن مركز الحوار الانساني الذي يرأسه هارلاند، الا أن المركز رفض المسؤولية عنه وطلب الإشارة اليه باعتباره من تأليف روزن. يحاول روزن تسويق فكرة ان المعارضة السورية قد سلكت طريق التطرف الذي لا عودة عنه،

Syria: journalist Nir Rosen rejects allegations of collaborating with Assad regime, The Telegraph, 19 March, 2012,

<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9154125/Syria-journalist-Nir-Rosen-rejects-allegations-of-collaborating-with-Assad-regime.html>

David Ignatius, A Plan to Heal Syria?, The Washington Post, Nov. 2014, 4,

http://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-a-plan-to-freeze-the-war-in-syria/8/04/11/2014f-6466-60044211e836-4c83-bc4f26eb67_story.html?wpmk=MK0000203

James Traub, "Bashar al-Assad and the Devil's Bargain", Foreign Policy, Nov. 2014, 14,

<http://foreignpolicy.com/14/11/2014/bashar-al-assad-and-the-devils-bargain/>

David Kenner, Rewriting Syria's War, Foreign Policy, December 2014, 18,

<http://foreignpolicy.com/18/12/2014/syria-assad-ceasefires-surrender-nir-rosen-hd-centre-report/>

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

و أن نظام بشار الأسد يبقى في المقابل غير طائفي بطبيعته وتكوينه، و أن حل الصراع يمكن ان يتم بعد أن فشلت كل المساعي الدولية لإنهائه عبر هدن محلية يجري التوصل إليها عبر الامم المتحدة بين المجتمعات المحلية والنظام، وبما يسمح بعزل المتطرفين و تشكيل قوة مشتركة لمواجهةهم، لكن ذلك سوف يتطلب بالطبع بالتخلي عن شرط رحيل الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة.

يقوم تقرير روزن في جزء كبير منه على مقابلات أجراها المؤلف مع مسؤولين سياسيين وأمنيين في نظام بشار الأسد، وقد جرى تقديم التقرير الى مسؤولين في ادارة الرئيس أوباما، ابرزهم المستشار في مجلس الامن القومي الاميركي، روبرت مالي، في محاولة للحصول على دعمهم للمبادرة، ومستغلاً غياب أي سياسة واضحة لواشنطن اتجاه المسألة السورية. و فيما يحاول روزن اعادة تسويق نظام بشار الأسد باعتباره نظاماً «علمانياً وحدائياً وغير طائفي»، بحسب زعمه، فانه يحاول بالمقابل أن يتجاوز عن كل الجرائم التي ارتكبتها بحق السوريين بما فيها المسؤولية عن قتل مئات الالوف منهم و تهجير الملايين و تدمير أكثر من نصف البلاد. اما المعارضة فيصفها بالمتطرفة والمعادية للمرأة والحدائثة والعلمانية والديموقراطية و«لكل ما هو غير سني»، و كأن هذه المواقف بافتراض صحتها تصلح مادة للمقارنة بالجرائم التي ارتكبتها النظام. بغض النظر، و سواء نجح روزن (و أمثاله من «المتطوعين» الذين يظهرون فجأة في مناطق الصراع) في تسويق مبادرته في الغرب، الذي لم يقدم لثورة الشعب السوري منذ البداية الا دعماً كلامياً ساهم ربما في زيادة الوضع سوءاً، أو قتل، فالأكيد أنه لن ينجح في تسويقها بين اصحاب الشأن من السوريين الذين قطعوا مع النظام وقرروا أن لا عودة عن الطريق الذي سلكوه.

الأسد ورؤيته للحل السياسي

يعكس هذا التوجه الذي تسعى بعض الأوساط الدبلوماسية الغربية إلى ترويجه فشل المجتمع الدولي الممثل بالامم المتحدة و تجمع أصدقاء سورية الذي ضم أكثر من مئة دولة وقام على أساس دعم قضية الشعب السوري ومساعدته على التخلص من نظام الديكتاتورية الدموية التي خضع لها لعقود، في القيام بواجباتهما، وتخليهما عن التزاماتهما تجاه السوريين. وهو يهدف إلى مساعدتهما على التغطية على هذا الفشل والهرب من المسؤولية، سواء أكان ذلك خوفاً من تبعات المواجهة السياسية والعسكرية مع المحور الذي وضع فيه الأسد نفسه، محور ايران وروسيا وبعض الدول المدافعة عن نموذج الحكم ذاته، أو طمعا في استغلال هذه الحرب الإقليمية المدمرة باعتبارها فرصة لاستنزاف طهران وموسكو اللتين وضعتا نفسيهما في مواجهة الغرب.

لكن الواقع أنه ليس لهذه الفرضية أي امل في التحقق. والسبب هو أن نظام الأسد يرفض هو نفسه أن يكون طرفاً في حل لأنه لا يرى نفسه إلا الحكم القائم والرئيس الشرعي، ولا يرى حلاً آخر، عسكرياً أو سياسياً، سوى في إعادة الوضع إلى سابق عهده، والترجع على قمة السلطة، كلها، من دون مشاركة أحد وللأبد. وهو لا يرى في الآخر أصلاً طرفاً سياسياً آخر يمكن القبول به أو النقاش معه على شيء، ولا في شرعية حكمه مجالاً لنقاش أو سؤال. الطرف الآخر هو الارهاب المطلوب محاربته والقضاء عليه كي يستقيم الحكم وتستقيم الدولة ويستعيد الأسد حقه في ترشيح نفسه لولايات جديدة ودائمة كما جرى عليه الأمر منذ سنوات وسنوات.

هذا ما يؤكد الأسد في مقابلته الأخيرة (٢٦ كانون ٢٠١٥ / ٢٠١٥) في مجلة الفورين أفييرز، التي حاولت في الاتجاه المذكور نفسه أن تقدم له فرصة مراجعة سياسته حتى تقدم للمدافعين عن إشراكه في الحل حجة تشجع على إعادة تجنيده ضد الارهاب، وصراف النظر عن كل ما قام به ضد شعبه. فهو لم يغير رؤيته لما يجري قيد أنملة. لا يزال مصراً على أن ما تعرفه سورية هو "وجود إرهابيين سوريين يدعمون إرهابيين أجانب ويساعدونهم على المجيء والتخفي بين المدنيين. وهم يشنون هجمات على طريقة حرب العصابات. هذه هي صورة هذه الحرب، ولذلك لا يمكن ان ننظر إليها كحرب حول السيطرة على الأرض". وهذا ما يظهر من تقييمه لنتائج الحرب. يقول للصحفي: "إذا سألتني في ما إذا كانت الامور تجري بشكل حسن، سأقول إن كل الحروب سيئة لأنك تخسر، هناك دائماً دمار في الحرب. السؤال الأساسي هو ما الذي ربحناه في هذه الحرب" ما ربحناه في هذه الحرب هو أن السوريين لفظوا الارهابيين، والآن الشعب السوري يدعم حكومته أكثر والشعب السوري يدعم جيشه أكثر. وقبل الحديث عن خسارتنا الارض ينبغي الحديث عن القلوب والعقول التي ربحناها والدعم من الشعب السوري. هذا ما ربحناه. ما تبقى أمور لوجستية تقنية « . كل ما حصل من موت ودمار وتشريد وخراب ليست سوى أمور تقنية، من السهل تعويضها. لكن المهم هو أن الحرب زادت من تعلق الشعب برئيسه وحكومته وجيشه. وهذا كاف لتبريرها.

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

يعتقد الأسد أنه انتصر في الحرب أو سينتصر لا محالة لأنه حرم خصومه، أي الشعب، من الانتصار، وفرض عليهم الدخول في حرب هم الأضعف فيها، ونجح في محاصرة الجيش الحر والمعارضة المعتدلة بالتنظيمات المتطرفة، فلم يعد للدول الكبرى التي لها مصالح محلية ودولية كبيرة في استقرار الشرق الأوسط خياراً سوى التعاون معه لدرء خطر الارهاب. والبديل هو الاستمرار في تحمل نتائج الفوضى والدمار والخراب والكارثة الانسانية المتفاقمة. وهو لا يعتقد إنه الطرف الضعيف في المعادلة، ففي محيط الخراب القائم، لا يزال هو القوة الوحيدة المنظمة التي تخضع لمنظومة ما يشبه الدولة، أو التي تنظم العصابة فيها نفسها على شكل دولة. وهو إذ يسوق نفسه لخدمة الغرب المرعوب بالفوضى والتطرف لا يقبل بأقل من أن يعاد له الاعتبار بوصفه الطرف الممثل للدولة، بل الدولة والشرعية والنظام والوطنية والعلمانية والمدنية والحضارة التي توجد جميعاً في صفه وهو المنافح عنها، والارهاب والهمجية والتخلف والدين والطائفية والمذهبية التي يمثلها الطرف الثاني، المعارضة والمتمردين والارهابيين والمتطرفين المحليين والدوليين كلهم ملة واحدة.

لماذا لا يمكن للأسد أن يكون جزءاً من الحل

إدراك القوى الدولية الرئيسية عجز الأسد عن تغيير أي شيء في طريقة تفكيره وحكمه ودرجة العنف التي يستخدمها لضرب الاحتجاج وإخماد ثورة شعبه، بل مقدرته على العودة إلى الواقع ورؤية الحقائق كما هي، هو الذي لا يزال يمنحها، أكثر من غياب الإرادة، من الرهان على امكانية التعامل من جديد معه، ويدفع بها إلى المراهنة بشكل أكبر على التفاهم مع طهران بوصفها دولة منظمة. وهذا هو العامل الرئيسي الذي يقود إلى إحباط أي دعوة إلى إعادة تجنيده، كما لا يزال يأمل مدعوماً من اللوبي الدولي المعادي للاسلام الذي يدافع عن هذا الخيار باسم مواجهة الارهاب. فمن الواضح لكل من يتابع تصريحاته وتعليقاته أنه لم يتعلم شيئاً من أربع سنوات من المحنة التي قاد إليها شعبه، ولا يزال يعتقد بالعكس إنه قد حقق انتصاراً بارزاً وأنه قادر على حسم الحرب في أيام لو توقف الأتراك والخليجيون عن تقديم الدعم، للمتطرفين والارهابيين «وهو لا يبدو نادماً على شيء أو مستعداً لذرف أي دمعة على مئات ألوف الشهداء وملايين الجرحى والمعطوبين والمشردين واللاجئين من شعبه، ولا من باب أولى للاعتراف بأي خطأ يمكن أن يكون قد ارتكبه في معالجته للأزمة التي فجرت وطنه. لا يزال مصراً أكثر من أي فترة سابقة على أنه كان ضحية مؤامرة خارجية شاركت فيها عشرات الدول في حرب كونية ضد سورية بأكملها، وأن دفاعه عن نظامه وسلطته الشخصية هو دفاع عن سورية والشعب السوري، بصرف النظر عن الكارثة التي يعيشها اليوم هذا الشعب في كل مكان ومن جميع الطوائف والقوميات. حتى القتل بالجملة والدمار والقصف بالبراميل، ليس بالضرورة أمراً خطيراً. هذا من أوجه اللوجستك والتقنية التي لا تخلو منها حرب، إنما الجوهر هو أن هذه الحرب قد أعادت الشعب إلى الواقع وطهرته من الخطايا والأفكار السلبية والارهابية، وجعلته أكثر تعلقاً برئيسه وتمسكا بنظامه وتأييدا لجيشه.

باختصار، لا يمكن للأسد أن يكون جزءاً من أي حل لأنه ببساطة يرفض أي حل سياسي يجبره على التفاوض على مستقبله ومصيره وسلطاته وشرعيته.

لو كان الأسد قادراً على التفكير بطريقة أخرى غير تلك لما وصل به الأمر إلى ما هو عليه، ولا كانت سورية تعرضت للمحرقة والدمار الذي شهدته. فكل الدول التي تناصب نظام الأسد العداء اليوم كانت من أقرب أصدقائه ومدعبيه، من تركيا التي عقد معها اتفاقية تجارة حرة أطلقت يدها في السوق السورية من دون منازع، إلى قطر التي ربطته بأسرتها المالكة صداقات شخصية وكانت صاحبة أهم استثمارات خارجية في سورية، بالشراكة مع العديد من مسؤولي النظام، والمملكة السعودية التي بقيت تسترضيه بالمال والدعم إلى أن اصطف كلياً مع إيران، إلى الولايات المتحدة التي كانت شريكه الأول في التعاون الأمني والاستخباراتي حول الحركات والتنظيمات المتطرفة والارهابية، وفرنسا التي أعادت تأهيله بعد جريمة اغتيال الحريري وفتحت له باب أوروبا من جديد، وبريطانيا التي كانت أكبر المدافعين عنه في الولايات المتحدة والغرب.

لم يكن لأي من حكومات هذه الدول خلاف أو نزاع مع النظام السوري، ولا أي مصلحة في الوقوف ضده أو التآمر عليه. بالعكس حرصت جميعها خلال الأشهر الأولى الطويلة للثورة السلمية على إسداء النصح له وتقديم الوعود بالدعم السياسي والمالي، وإطلاق المبادرات، لتدفعه إلى القيام بإصلاحات تخفف التوتر، وتقطع الطريق على الانفجار الذي كان الجميع يخشونه في منطقة مضطربة ومزعزعة الاستقرار. وقد اصطدمت جميعاً أيضاً بالرفض القاطع لأي إجراء والتصميم على

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

توتير الاجواء بشكل أكبر والاستفزاز.

لقد كان الاسد الطرف الوحيد في سورية والمنطقة، إلى جانب ايران وإسرائيل، الذي يعتقد أن له مصلحة في المواجهة والذي كان يسعى إليها ويستعد لها منذ زمن طويل، على أمل النجاح في تلقين الشعب درسا قويا، كما فعل والده من قبل في حماة عام ١٩٨٢، يجعله يخضع لعقود طويلة قادمة، في منطقة من الواضح أنها دخلت في حقبة من القلاقل والاضطرابات والثورات. وقد اضطرت جميع الدول التي لم تفهم سبب اصراره على تفجير الامور إلى الانفصال عنه والوقوف ضد سياساته الدموية، بعد أن قطعت الأمل في دفعه نحو طريق الإصلاح. لم تفعل ذلك حبا بالشعب السوري، ولا تأييدا للثورة والثوار الذين لم تكن تعرف عنهم شيئا، وكانت تخشى انتصارهم كما تبين في ما بعد، وإنما خوفا من أن تكون شريكة في جرائم الإبادة الجماعية التي كان يخطط لها الأسد وهربا من الإدانة الدولية. وحدهما ايران وروسيا كانتا مؤيدتين لأسلوب العصا الغليظة ومشجعتان له لردع أي ميول احتجاجية في بلديهما أيضا. اخذت جميع الدول الأخرى مسافتها عنه من دون أن تقطع معه نهائيا، مع الأمل بأن الضغوط الاقتصادية سوف تعيده إلى الصواب، ولم تكن تدرك إنها لم تعد تتعامل مع رجل دولة ونظام سياسي وإنما مع منظمة دموية مسكونة بالخوف والانتقام. لكن بدل أن يقبل نصح الأصدقاء والأشقاء، ويحاول أن يفهم موقفهم الداعي لتجنب العنف المفرط وفتح مسار التفاوض لبدء مسيرة انتقال سياسي يحفظ لنفسه فيه مكانا بارزا، دفعته غطرسة القوة وجنون العظمة واحتقار الشعب والرأي العام العالمي إلى انكار الوقائع والتعامل مع شعب كامل كعصابة من المتمردين والمتطرفين والارهابيين، واستخدام كل ما يملكه من وسائل عسكرية وسياسية وتقنية لكسر إرادة السوريين وإدماهم وإخضاعهم. كيف يمكن لرجل مثله، الآن وبعد كل ما قام به وما جعله هدفا لملايين السوريين الذين قتل أبناءهم ودمر حياتهم، أن يقبل حلا سياسيا يهدد بأن يحرمه من عرشه ويقوده عاجلا أم آجلا إلى المثول، ليس أمام محكمة الجنايات الدولية بالضرورة وإنما أمام محكمة الشعب والرأي العام، بعد أن تتكشف وقائع الجريمة، بما في ذلك في قاعدة الموالاتة، التي ستكون الخاسرة الأكبر في هذه الحرب التي لم يكن لها دافع آخر سوى الشره والغرور وشهوة الانتصار. لا يمكن للأسد أن يكون شريكا في أي مرحلة انتقالية وفي أي انتقال، لسبب بسيط هو أنه لن يقبل أي انتقال. وهو غير قادر على أن يتغير أو يغير موقفه ببساطة لأنه يعرف أن النظام الذي كرسه ويكرسه رئيسا مطلقا، مدى الحياة، لا يمكن إصلاحه. وهذا هو الذي أملى عليه ومن قبل على والده اندفاعهما منذ عقود نحو العنف العاري وإعلان الحرب الدائمة على الشعب وتعليق حكم القانون والحكم بقانون الطوارئ والقتل والتعذيب والارهاب حتى أصبحت السجون هي المأوى الطبيعي لأي صاحب رأي أو مدافع عن حق، مهما كان، في بلاد صارت هويتها ملحقة بعائلة الأسد. واستحالة اصلاح هذا النظام تنبع من كونه قد تحول من نظام سياسي يمثل مصالح اجتماعية، إلى سطو مسلح على دولة وبلد ومصير شعب. ولن ننجح، مهما حاولنا، في تحويل السطو إلى نظام، ولا شرعته وتطويره إلى حكم القانون، لأننا لن نستطيع مهما عملنا أن نحول السرقة إلى ملكية شرعية ونجعل من صاحب الحق في نظر نفسه شريكا في السطو. وأي تطبيق للقانون يعني حتما سقوط حكم السطو وقانونه.

الجانب العسكري الميداني: هل يكون العام ٢٠١٥ عام الانتصارات؟

بانوراما عسكرية لعام ٢٠١٤

شهدت سورية في عام ٢٠١٤ أحداثاً جساماً على الأصعدة السياسية والعسكرية والإنسانية كافة، من دون أن تكسر الجمود، وتنتهي الاستعصاء القائم لجهة استمرار الحرب، وعجز أي من طرفي الصراع عن حسم المعركة لصالحه. بدأ هذا العام بعنوانين بارزين، مرتبطين ومتشابكين، أولهما عسكري، تمثل بالواجهة الكبرى في ٣ يناير/ كانون الثاني، بين فصائل المعارضة المسلحة وتنظيم الدولة الإسلامية، (داعش)، إثر تجهز الأخير لاقتحام مدينة الأتارب ومعبر باب الهوى، شريان الإمداد الرئيس لقوات المعارضة في الشمال. ما ميّز المواجهة هو اشتراك غالبية الفصائل فيها، ونجاحها في دحر التنظيم من مناطق عدة، وعزله في جزر جغرافية غير مترابطة (الرقعة وريف حلب الشرقي). وبمقدار ما عكست هذه المواجهة رغبة الكنائب مجتمعة في دحر داعش، وإنهاء انتهاكاته، فإنها تقاطعت مع رغبة وتوجه عربي وإقليمي بهزيمة التنظيم، وإنهاء أو تقليص نفوذه في سورية قبل عقد مؤتمر جنيف ٢، لقطع الطريق أمام محاولات النظام وحلفائه استثمار تمدد التنظيم، لحرف المؤتمر عن هدفه الرئيس. أما العنوان الثاني فكان سياسياً بامتياز، لكنه مرتبط

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

بسيروية العمل العسكري ومتأثراً بمشهده؛ إذ نجحت القوى الدولية الراعية في الضغط على طرفي الصراع، وحثهم على التفاوض المباشر لأول مرة. وعقد جنيف ٢ على جولتين تفاوضيتين بين ٢٢ يناير و١٤ فبراير/شباط، من دون تحقيق أي اختراق. فشل جنيف ٢ في تحقيق أهدافه إطلاق عملية سياسية بين السوريين، تفضي إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، لكن الأطراف الراعية لم ترغب بإعلان فشله، لعدم وجود سياسات بديلة.

حاول النظام الاستفادة من الواقع السابق ما أمكن، لتعزيز موقعه العسكري الميداني، وتحقيق مسعاه بعزل المعارضة المسلحة في الأرياف، وإبعاده عن المدن، والمراكز الحيوية والطرق الدولية. على هذا الأساس، وحرصاً على تأمين التواصل الجغرافي بين دمشق والمنطقة الوسطى والساحل، كانت معركة بيرود ومحيطها خاتمة جولاته في القلمون. كما أطبق الحصار على الغوطة الشرقية بعد سقوط المليحة (١٤ أغسطس/ آب ٢٠١٤)

من جهة أخرى، حقق شعار «الجوع أو الركوع»، الذي تبناه النظام في حصار مناطق حيوية تسيطر عليها المعارضة، أهدافه بإنتاج هدن ومصالحات، كما جرى في مخيم اليرموك وبيلا والحجر الأسود والمعصية، والقدم والعسالي، وفي حمص القديمة، بعد اتفاق رعته إيران بين الجبهة الإسلامية والنظام، تمخض عنه خروج المقاتلين المحاصرين (٧٠٠ يوم حصار)، بأسلحتهم الفردية، وتسليم المدينة للنظام (٧ مايو/ أيار).

في ظل المعطيات السابقة، جرت الانتخابات الرئاسية (٣ يونيو/ حزيران). وكمثباتها في النظم الاستبدادية، فاز الأسد بعد حصوله على نحو ٩٠٪ من الأصوات. لم تغيّر نتائج الانتخابات في المواقف الدولية، لكنها قضت على ما تبقى من فرص للحل السياسي، ودفعت المبعوث الدولي، الأخضر الابراهيمي، إلى الاستقالة (٣١ مايو)، ليخلفه ستيفان دي مستورا (١١ يوليو/ تموز). أما المعارضة السورية، فقد واجه شقها العسكري، في النصف الأول من عام ٢٠١٤، سلسلة انتكاسات عسكرية، ولم تكسب إلا جولات معدودة في خان شيخون ودرعا، وفي بعض أحياء مدينة حلب الغربية. وتحول الائتلاف الوطني إلى عبء على الثورة، بسبب خلافاته المستمرة وصراعات القوى داخله، ابتداءً من قرار رئيسه السابق، أحمد الجربا، حضور جنيف ٢ من دون تحقيق إجماع داخلي، ما أدى إلى انسحاب ٤٠ عضواً، ثم عودتهم، لاحقاً، بعد تسويات انتخابية بين الجربا ومصطفى الصباغ، تمخض عنها انتخاب هادي البحرة (٩ يونيو/ حزيران) رئيساً للائتلاف، وصولاً إلى حل هيئة الأركان وتعيين هيئة بديلة، وانتهاءً بأزمة الصلاحيات بين الحكومة والائتلاف، وما نتج عنها من سحب الثقة من حكومة أحمد طعمة، وإجراء انتخابات جديدة، فاز فيها طعمة نفسه (١٥ أكتوبر/ تشرين الأول).

كان تحجيم نفوذ داعش وعزله ضمن مدينة الرقة وريف حلب الشرقي، أبرز إنجازات المعارضة المسلحة في النصف الأول من عام ٢٠١٤. آنذاك، رجحت مؤشرات عدة انهيار التنظيم في سورية، أو افتقاده مقومات البقاء على المدى الطويل. لكن أسباباً عدة داخلية: اختلاف حسابات الفصائل وتوجهاتها، غياب الدعم الدولي، انشغال المعارضة بقتال النظام، وخارجية: انتفاضة العشائر المسلحة في العراق، وسقوط الموصل (١٠ حزيران/ يونيو)، قلبت التوقعات رأساً على عقب. فقد وظّف داعش الزخم العسكري والمعنوي الذي تحصّل عليه عراقياً في معركته داخل سورية، فحاصر دير الزور وأريافها، وسيطر (١٥ يوليو) على معظم مساحتها، بعد طرد الفصائل المنضوية في مجلس شوري المجاهدين، وأمن، للمرة الأولى، توأماً جغرافياً بين مناطق سيطرته في كل من العراق وسورية، فأزال الحدود، وأعلن المناطق باسمه، أبو محمد العدناني (٢٩ يوليو)، عن إقامة الخلافة الإسلامية، وتعيين أبو بكر البغدادي خليفة للمسلمين. غير أن صعود تنظيم الدولة وتوسّع نفوذه، بدّل حسابات الولايات المتحدة واستراتيجيتها، واضطرها للعودة للتدخل العسكري، بعد تشكيل تحالف ضم دولاً عربية وغربية (مؤتمر باريس) لمحاربة تنظيم الدولة وحرمانه من الملاذ الآمن في سورية. لكن غارات التحالف في سورية (بدأت في ٢٣ سبتمبر)، لم تستهدف داعش فحسب، بل قصفت مواقع لجبهة النصرة، وحرارة الشام، وجبهة أنصار الدين، ما أثار تساؤلات عدة عن خطط التحالف وأهدافه والطرف المستفيد.

وعلى الرغم من أثرها البالغ، لم تنجح غارات التحالف، وبعد ثلاثة أشهر، في الحد من توسّع تنظيم الدولة في العراق وسورية، وحققت التنظيم اختراقات مهمة أمام قوات المعارضة السورية، في ريف حلب الشمالي والغربي، وأمام ميليشيات وحدات الحماية الكردية في عين العرب (كوباني) قبل أن يتراجع نهاية العام الماضي، وأمام قوات النظام بسيطرته على الفرقة ١٧ (٢٥ تموز/ يوليو)، واللواء ٩٣ في الرقة (٨ آب/ أغسطس)، ومطار الطبقة (٢٧ آب/ أغسطس)، وصولاً إلى حصاره مطار دير الزور، مطلع كانون الأول/ ديسمبر الماضي.

خلال عام ٢٠١٤ وقعت الثورة السورية ضحية بين فكي كماشة؛ النظام وداعش، وكشف عن لامبالاة دولية بأسوأ كارثة إنسانية يشهدها القرن الواحد والعشرون، ترجمت سياسياً من خلال مبادرة المبعوث الدولي الجديد، دي مستورا،

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

وطروحاته عن «تجميد القتال»، و«تخفيض مستوى العنف». لكن ثوار سورية لم يركنوا أو يستسلموا للواقع المر، ونجحوا، لا سيما في الربع الأخير من عام ٢٠١٤، في تحقيق انتصارات عسكرية مهمة ومنتالية في المنطقة الجنوبية (سجن غرز، صوامع الحبوب، حواجز اللواء ١١٢، تل الحارة، تل أحمر، تل الجابية، الشيخ مسكين، .. إلخ). وفي ريف إدلب، كان آخرها السيطرة على معسكري وادي الضيف والحامدية بشكل عوّض قوات المعارضة خسارة بلدة مورك الاستراتيجية. يبقى أن العام شهد، إلى جانب صعود داعش، توسع نفوذ جبهة النصرة، لا سيما بعد المواجهة الأخيرة مع جبهة ثوار سورية في ريف إدلب.

تقدم استراتيجي للمعارضة في حلب

في تطور غير المعادلات العسكرية، وعرقل ولو أنيا مخطط النظام لحصار حلب والتقدم باتجاه الريف الشمالي لفك الحصار على نبل والزهراء وصولاً لإعادة السيطرة على المناطق والقرى الحدودية مع تركيا، والتي تعتبر الممر الرئيس للإمداد، نجحت فصائل المعارضة السورية في تحقيق تقدّم ميداني نوعي مطلع العام الجاري على جبهات القتال ضد قوات النظام السوري شمال شرق مدينة حلب على نحو غير مسبوق منذ أكثر من خمسة أشهر، حين بدأت قوات النظام محاولاتها الهادفة للسيطرة بشكل كامل على منطقتي حندرات والملاح للوصول إلى طريق الكاستلو الاستراتيجي الذي بات يُعتبر آخر خطوط إمداد قوات المعارضة إلى مناطق سيطرتها في مدينة حلب.

قوات المعارضة المكوّنة من قوات «الجبهة الإسلامية» و«جيش المجاهدين» و«كتائب نور الدين زنكي» و«تجمّع استقم كما أمرت»، و«جبهة الأصالة والتنمية»، بالتعاون مع كتائب «أبو عمارة» وألوية الجيش الحر الأخرى، تمكنت مجتمعة من مباغته قوات النظام بهجوم شامل مع بدء العاصفة الثلجية التي شهدتها المنطقة، عبر هجوم على مناطق مناشر البريج والمجبل وتلة المياسات، وسيطرت على جميع هذه المناطق في أقل من ثلاثة أيام، لتُفشل خطط النظام الهادفة إلى حصار مناطق سيطرة المعارضة في مدينة حلب.

وبحسب تقرير ميداني هام نشره مراسل صحيفة العربي الجديد في حلب رامي سويد، فقد استفادت المعارضة السورية من العاصفة الثلجية الأخيرة، إذ كانت قيادتها قد خططت لشن هجومها مع بدء العاصفة لتستغل أجواءها التي تمنع طيران النظام من المشاركة في الدفاع عن المناطق التي تسعى قوات المعارضة لاستعادتها، ذلك أن الطيران الحربي يتعذر عليه القيام بغارات على نقاط تمركز قوات المعارضة أثناء وجود غيوم ثقيلة في الأجواء، كما أن الطيران المروحي الذي يرافق عادة قوات النظام في معاركها عبر رمي البراميل المتفجرة يتعذر عليه الطيران في مثل هذه الأجواء. كما استفادت المعارضة من الضباب الكثيف الذي رافق العاصفة، وتمكن مقاتلوها من التسلل إلى مناطق تمركز قوات النظام على جبهات القتال إلى الشمال الشرقي من مدينة حلب، من دون أن يتمكن عناصر الحراسة التابعين لقوات النظام من الانتباه لهم، الأمر الذي منح المعارضة أفضلية مباغته قوات النظام في المنطقة، ومكّنها من الاستفادة من عنصر المفاجأة في أسر عدد من عناصر النظام الذين كانوا يتمركزون في منطقة المناشر.

وجاء التقدم الأخير على جبهة الملاح تنويجا لاختراقات نوعية حققتها قوات المعارضة على جبهات هامة وخاصة بعد سيطرتها على تلة المياسات الاستراتيجية والقريبة من دوار البريج شمالاً، والمدينة الصناعية والشيخ نجار شرقاً، الأمر الذي منحها أفضلية الإشراف على طريق هام كان النظام السوري يستخدمه لإمداد قواته المتواجدة في سجن حلب المركزي وبلدة حندرات. الأمر الذي سيجبر جيش النظام والميليشيات المرتبطة به على استخدام طرق بديلة ذات طبيعة ترابية وعرة، وهو ما سيزيد من صعوبة إمداد قواتها خصوصاً مع استمرار هطول الأمطار والثلوج في المنطقة، ما سيزيد من وعورة الطرقات الوعرة أصلاً.

على جبهة أخرى قريبة، وترتبط ارتباطاً مباشرة بالجبهات السابقة، حاولت فصائل جهادية كجبهة النصرة، وجيش المجاهدين والأنصار المنضوي في جبهة أنصار الدين الاستفادة من أجواء العاصفة واشتعال الجبهات السابقة لتحقيق اختراق عسكري ونوعي على جبهة نبل والزهراء، وهما قرينتان شيعيتان في ريف حلب تعتبران أهم النقاط المتبقية للنظام في ريف حلب الشمالي، ويوجد فيها مقرات لحزب الله ومكاتب عسكرية تابعة لإيران، كما تشكلان خزان بشري لقوات النظام في حربها ضد قوات المعارضة.

وقامت «جبهة النصرة» بمهاجمة نقاط تمركز قوات النظام السوري والميليشيات المحلية في بلدتي نبل والزهراء في ريف حلب الشمالي من ثلاثة محاور؛ فمن بلدة ماير، التي تسيطر عليها قوات المعارضة، وتسللت قوات «جبهة

رحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

النصرة» وقوات المعارضة نحو القسم الشرقي من بلدة نبل، بعدما استهدفت قوات المعارضة المتاريس، التي تحتمي بها قوات النظام، بالرشاشات الثقيلة وقذائف الدبابات، قبل أن تتمكن من إجبار قوات النظام على التراجع، واقتحمت بعدها مجموعات خاصة من «جبهة النصرة» بلدة نبل لأول مرة قبل أن تضطر للانسحاب اثر الاشتباكات العنيفة التي اندلعت في شوارع الحي الشرقي من البلدة.

ويعزى فشل الهجوم على نبل والزاهر إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها المقاومة التي تبديها الميليشيات المحلية الموجودة فيها «اللجان الشعبية»، فمعادلة الصراع بالنسبة للأخيرة صفرية، إذ لا تملك خيار آخر إلى المقاومة على اعتبار أن البلديتين هما جريزة معزولة في محيط ثوري مناوئ، ولا يوجد أي منفذ للانسحاب. عدا عن ذلك، يعتبر النظام البلديتين أملاً الوحيد في احتمال العودة للريف الحلي، لذلك يحرص على تزويدهما بالإمدادات العسكرية والغذائية عبر جسر جوي دائم يوفر لها ما تحتاجه من مقومات للصمود وصد هجمات قوات المعارضة، كما أن العامل الطائفي ووجود ميليشيات أجنبية كحزب الله، وميليشيات إيرانية وأفغانية في المدينة يضفي على الصراع بعداً وجودياً (البقاء أو الفناء)، وهو عامل يمنع وجود أي اختلال عسكري لصالح قوات المعارضة.

على صعيد آخر، ونتيجة لضربات التحالف وحضور مؤازرة عسكرية من قبل البشيمركة، تراجع تنظيم الدولة في عدد من الأحياء التي سيطر عليها داخل مدينة عين العرب (كوباني)، وانقلب المعادلات القائمة بتحول عناصر التنظيم إلى الدفاع بدلاً من أسلوبهم الهجومي.

بالمحصلة، تشير التطورات الأخيرة إلى تغير في المسار العسكري في مدينة حلب وريفها، واستعادة قوات المعارضة لزام المبادرة، والبدء بهجوم لمعاكس لاستعادة المواقع التي خسرتها من النظام. لكن معوقات عدة تواجه قوات المعارضة ولعل أبرزها افتقاد الدعم الكافي مالياً وعسكرياً، وتشتكي فصائل محسوبة على الجيش الحر أو قريبة منها كجيش المجاهدين وكتائب نور الزنكي من انقطاع التمويل وحجب الغرف العسكرية المساعدات المالية عنها عدا عن إمدادات السلاح، وهنا تبرز مشكلة استقلالية القرار السوري، وتجعل كتائب المعارضة أسيرة توجهات الدول ومصالحها، الأمر الذي قد يدفع شبابها ومقاتليها لتركها والاتحاق بفصائل جهادية أخرى كجبهة النصرة وتنظيم الدولة. يضاف إلى ذلك، توسع نفوذ الحركات الجهادية في المناطق المحررة، فقد ازداد حضور جبهة النصرة في المناطق المحررة، وبدأت بمحاولة فرض توجهاتها على الكتائب والمجتمعات المحلية، وعمدت إلى احتكار الموارد الاقتصادية الشحيحة أصلاً، واتبعت نهج التصفية في التعامل مع الخصوم. وفي هذا السياق يعد تجدد المواجهة بين جبهة النصرة وحركة حزم مثلاً شارحاً على مساعي النصرة للتحكم بمفاصل المشهد العسكري خدمة لمصالحها القوية. ومن المؤكد أن هذا الصدام سينعكس بتداعياته السلبية على جبهات القتال مع النظام، الأمر الذي يفرض على الفصائل الأخرى لاسيما تلك المنضوية في الجبهة الشامية مساعي لوقف هذا القتال، وفك الاشتباك، وتوجيه البندقية إلى العدو الواضح المعروف، وتشكيل قوة عسكرية بقيادة موحدة وإرادة موحدة للجم نزوع جبهة النصرة مؤخرًا للسيطرة على المناطق المحررة واعتماد أساليب تنظيم داعش في التعامل مع خصومها.

ادلب: النصرة والأحرار يطبقان على أبو الظهور

حققت جبهة النصرة وحركة أحرار الشام أواخر العام الماضي انجازاً عسكرياً نوعياً، بالسيطرة على معسكري وادي الضيف والحامدية، أكبر معسكرات النظام في ريف ادلب، وأكثرهما خطراً من الناحية العسكرية، إذ لطالما رهن النظام عليهما كنقطة ارتكاز مستقبلية في استعادة المناطق التي خسرها هناك، وقد تعاطم خطرهما بشكل كبير بعد خسارة المعارضة لمدينة مورك الاستراتيجية على الطريق الدولية في ريف حماه الشمالي. وجاء تحرير المعسكرين ليوجه ضربة استراتيجية للنظام، ويقلب الموازين والخطط المستقبلية، إذ لم يبق للنظام سوى مطار أبو الظهور العسكري بالقرب من مدينة سراقب، نقطة عسكرية محصنة، بالإضافة إلى بعض الحواجز والنقاط العسكرية المنتشرة بالقرب من مدينة ادلب الخاضعة لسيطرة قوات النظام. وعلى الفور، سارعت جبهة النصرة والأحرار لحصار المطار واطبقت عليه بعد السيطرة على تل سلمو الاستراتيجي والمطل عليه.

وتقريباً، قطع الإمداد بشكل كامل عن المطار، وأضحى عناصر النظام في المطار يعتمدون كلياً على الجسور الجوية التي تؤمن لهم الإمدادات، لكن هذه الجسور وإن كانت تشكل كلمة السر في صمود معسكرات النظام في المناطق المحررة، فإنها وكما أوضحت العمليات العسكرية في معسكري وادي الضيف والحامدية تؤخر سقوطها ليس إلا، إذ يمكن للخصم استغلال فصل الشتاء والعواصف والضبباب التي تعيق حركة الملاحة لتشديد الخناق على هذه المعسكرات. لذلك من المتوقع أن لا

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

يصمد مطار أبو الظهور لفترة طويلة جداً كما حصل في وادي الضيف. يجدر الإشارة إلى طائرة من نوع انتونوف سقطت فوق مطار أبو الظهور، وبينما عزی النظام سقوطها للظروف الجوية والمناخية السيئة تحدثت جبهة النصر عن إسقاطها بالمضادات. ويمتلك النظام السوري الجوية أكثر من ٢٠ طائرة نقل عسكري من طراز «أنتونوف» و«اليوشن» و«ياكوفليف» روسية الصنع، كما يملك طائرات «داسو فالكون»، فرنسية الصنع، ونحو مائة طائرة مروحية من طراز «ميل مي ٨» و«ميل مي ١٧» روسية الصنع. وتموّن الطائرات قوات النظام المحاصرة بشحنات الذخيرة والغذاء، وتؤمن عملية تبديل العناصر والضباط. واستخدمت قوات النظام هذه الاستراتيجية في مطار أبو الظهور وفي مطار دير الزور العسكري، شرق سورية، كما استخدمتها سابقاً في إمداد قواتها في مطار الطبقة العسكري في ريف الرقة، قبل سقوطه بيد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) في أواخر شهر أغسطس/آب ٢٠١٤. وعلى هذا الأساس مدّت قوات النظام بلدتي نبل والزهاء المحاصرتين، من قبل قوات المعارضة السورية في ريف حلب الشمالي، عن طريق مروحيات الشحن العسكرية، التي تهبط أسبوعياً منذ أشهر طويلة.

القلمون: خلافات الجهاديين تصب في صالح النظام

شهدت جرود القلمون تغيرات وتطورات متسارعة خلال عام ٢٠١٤، إذ نجح حزب الله وقوات النظام تساندها ميليشيات ابو الفضل العباس، وأسد الله الغالب العراقية في إخراج فصائل الجيش الحر وجبهة النصر من مدن القلمون الرئيسية، ما أدى إلى تمركزها في الجرود، وانتقالها إلى حرب العصابات الخاطفة، بدلاً من تكتيك التمركز في المدن والدفاع عنها. وعلى الرغم من الأخطاء الكثيرة لقوى المعارضة وأبرزها الوقوع في الشرك اللبناني، والدخول إلى عرسال اللبنانية بعد استفزازات مارسها قوات الجيش والقرى المؤيدة لحزب الله تجاه اللاجئين السوريين المقيمين في عرسال، ليخرجوا منها لاحقاً بعد اتفاق رعته هيئة علماء المسلمين في لبنان، وانتهى بانسحاب جبهة النصر وباقي المسلحين. لكن القضية لم تغلق، إذ تسببت انتهاكات الجيش اللبناني، واحتجاز تنظيم الدولة وجبهة النصر جنوداً من الجيش اللبناني في توتير الأوضاع بشكل دائم، الأمر الذي زج بالجيش اللبناني طرفاً في محاربة المسلحين في القلمون إلى جانب النظام السوري وقوات حزب الله.

خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤، نجحت جبهة النصر وبعد إعادة ترتيب صفوفها، فتح تعاون مثمر مع الجيش الحر من الحاق خسائر كبيرة بحزب الله، بل ونقلت في بعض الأحيان المعركة إلى داخل مناطقه في لبنان، وهو أمر اربك حسابات الحزب لاسيما في ظل تصاعد الانتقادات داخل لبنان لتدخله في الحرب السورية، وتصاعد انتقادات داخل طائفته ومجتمعه نتيجة لكثرة نعوش مقاتليه في سورية.

لكن الواقع السابق مهدد بالتلاشي كلياً، بعد أن وسع تنظيم الدولة من نفوذه، وأجبر فصائل الجيش الحر طوعاً أو كرهاً بمبايعته. وتشير التقارير الميدانية الأخيرة القادمة من القلمون أن انتشار مجموعات «داعش» في مناطق الزمراني وجبال موسى ووادي مرتبياً ومنطقة ميرا في سلسلة جبال القلمون الشرقية، حيث نصب عناصرها حواجز ونقاط تفتيش، في هذه المناطق التي كانت تُعدّ حتى وقت قريب معقل رئيس لجبهة النصر وسط سورية، وقرب الحدود اللبنانية. ولم تتأخر جبهة «النصرة»، في سحب عناصرها من مناطق انتشار «داعش» نحو منطقتي فليطا وعسال الورد قرب الحدود السورية اللبنانية، لتقتصر نقاط تفتيشها ومراصدها، على المناطق المقابلة مباشرة لنقاط وحواجز الجيش اللبناني. ودفع انتشار «داعش» في منطقة سلسلة جبال القلمون الشرقية، جبهة النصر إلى محاولة التوسّع جنوباً نحو المناطق التي تنتشر فيها قوات النظام السوري وحزب الله اللبناني في منطقتي المسروب والجب قرب بلدة فليطا.

خلال الأشهر الماضية كان التعاون قائماً بين تنظيم الدولة وجبهة النصر، إذ استطاع التنظيمان تحييد الصراع والاشتباك في مناطق أخرى، وارساء التعاون العسكري لمواجهة عدو مشترك. لكن تطورات الأسابيع الأولى من عام ٢٠١٥ نسفت الواقع القائم، ليتصاعد التوتر مع نزوع داعش لفرض سيطرتها منفردة على مناطق عدة من القلمون. وزاد من التوتر تعيين أمير جديد لتنظيم «داعش» في المنطقة، يدعى أبو الوليد المقدسي، والذي اتهم ابو مالك التلي أمير جبهة النصر بأنه «كافر»، ويوالي الجيش الحر الذي تصنّفه «داعش» على أنه «قوة معادية» للإسلام الأمر الذي رفع التوتر بين الطرفين إلى مستويات قياسية، لينتهي آخر فرصة للتنسيق بينهما في مواجهة قوات النظام السوري وحزب الله اللبناني في منطقة القلمون. لذلك يخشى أن تؤثر اندلاع مواجهة مسلحة محتملة بين التنظيمين على الوضع العسكري هناك، كونها تصب في صالح النظام وحزب الله بما ينهي جبهة مشتعلة تستنزف مقدرات وموارد حزب الله بالدرجة الأولى.

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

الجانب الحقوقي والإنساني: الدول المانحة تنفض يدها من الأمم المتحدة أسوأ من حرب يوغسلافيا

دفعت درجة القتل اليومي المستمر والتعذيب والتشرد واللجوء وغيرها عضو لجنة التحقيق الدولية المستقلة السيدة «كارلا ديل بونتي» إلى القول: إن الجرائم التي ترتكب في سوريا تفوق بمراحل كل الجرائم التي تمت خلال الحرب في يوغسلافيا، وأضافت ديل بونتي: في سورية يتم القتل بدون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال، وتنتشر عمليات التعذيب، ويتم التعذيب ببطء حتى يأتي الموت بطيئاً وبعد أكبر قدر من العذاب والألم. كما تحدثت عن معاناة اللاجئين وضرورة استقبال مزيد من أعدادهم.

توضح التصريحات السابقة استمرارية الدور السلبي للمجتمع الدولي تجاه الأزمة في سورية، وعجز المؤسسات الدولية عن الاضطلاع بمهامها في تخفيف المعاناة عن اللاجئين والمشردين والمحتاجين السوريين، الأمر الذي دفع الدول المانحة وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي إلى اجترح استراتيجيية خاصة بها تقوم على عدم التعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم المساعدات واللاجئين، والاعتماد على الذات عبر مؤسسات الهلال الأحمر في كل دولة على حده، والمؤسسات الخيرية لضمان وصول المساعدات وتسليمها بشكل مباشر إلى اللاجئين والنازحين. تعزى خطوة المانحين السابقة، وتقليص تعاونهم مع الأمم المتحدة إلى أدنى درجاته إلى عوامل عدة أبرزها: (١) بيروقراطية المؤسسات الدولية، وانتظارها التراخيص والاجراءات القانونية في البلدان المستضيفة للاجئين أو داخل سورية وهو ما يؤخر وصول المساعدات إلى مستحقيها. (٢) الخلل في توزيع المساعدات الإغاثية، فقد أظهرت حوادث ووقائع عدة توزيع للمساعدات على مناطق مؤيدة للنظام، في حين تفتقد مناطق أخرى تحت سيطرة المعارضة لأدنى احتياجاتها الإنسانية وتقف الأمم المتحدة عاجزة عن إيصال المساعدات على الرغم من صدور قرار من مجلس الأمن يطالب السلطات السورية بتسهيل مرور المساعدات إلى المناطق المحاصرة. (٣) يذكر خبراء سوريون على اطلاع بالملف الإنساني السوري أن الأمم المتحدة تقتطع من التبرعات والمنح المالية القادمة من الدول أو من أشخاص أجور الموظفين والخبراء ومهامهم وسفرهم، وهي مبالغ كبيرة. لذلك ترى الدول المانحة إنه بالإمكان إيصال المساعدات عبر فروع الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية والهيئات الإنسانية دون الحاجة لصرف المبالغ السابقة، فالقائمين على توزيع المساعدات هم إما موظفين يتقاضون رواتبهم من الدول المانحة، أو متطوعين.

الموت برداً

لقد أصبح الحديث عن همجية داعش والنصرة وبربريتها وقضايا الإرهاب محبباً ومغرياً بشكل أكبر بكثير من الحديث عن هموم ومعاناة المواطن البسيط، في محاولة واسعة لتغييب ونسيان الجانب الإنساني، فلم تحظ صور وفيديوهات الأطفال والرجال الذين ماتوا بسبب البرد - إثر العاصفة الثلجية التي ضربت المنطقة- بكثير من التغطية الإعلامية على الرغم من أن القسم الأكبر منهم خارج سوريا، وبالإمكان الوصول إلى المخيمات التي ماتوا فيها، وبشكل رئيس هي في عرسال في لبنان.

أضحى النظر إلى قضية اللاجئين والنازحين السوريين يتجه بشكل منفصل تماماً عن السبب الرئيس وراء تشردهم ولجوتهم من تدمير منازلهم عبر عمليات القصف اليومي بالقنابل البرميلية والصواريخ، وأصبحوا يقضون حياتهم داخل خيم لا تقي برد الثلج القارس، كما أن كثيراً من المناطق التي ضربتها العاصفة الثلجية قد توقفت فيها الخدمات بشكل شبه كامل، ما أدى إلى حصار الكثير من الأهالي في فترة العاصفة والموت بسبب البرد وفقدان الدواء. وإن كان النظام السوري لا يكثر بحياة السوريين فهو من قتل قرابة ربع مليون منهم، فقد بدا واضحاً العجز الصارخ لقوى المعارضة عن معالجة وإدارة مثل هذه الأزمات والتحضير لذلك قبل وقوعها، وهنا لا بد من توجيه التقدير والشكر للبلاد العربية التي قدمت عبر منظماتها الإغاثية يد العون للشعب السوري المنكوب، وسط غياب تام للجامعة العربية عن لعب أي دور كان حتى على صعيد تقديم عمل إغاثي بسيط.

في المقابل فإن دولاً عربية أخرى كمصر ومؤخراً لبنان فرضت قيوداً غير مسبوقة على دخول السوريين وقد عبرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عن خشيتها من أن الهدف من ذلك هو عدم السماح للمواطنين السوريين الهاربين من جحيم القصف والتعذيب من بلادهم بالدخول إلى لبنان. لقد أصبح مطلوباً من اللاجئين أن يحدد مدة إقامته وهدفها، يُضاف إلى ذلك عمليات الإذلال والإهانة العنصرية، التي غالباً ما تحدث في الأحياء والمناطق ذات

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

الأغلبية الشيعية وتحمل صبغة طائفي. وقد سجل خلال الشهرين الماضيين تصاعد عمليات الضرب والإهانة للاجئين السوريين داخل لبنان، كما أن كثيراً من البلدات فرضت حظراً للتجوال بعد ساعات معينة، وتقول هيومان رايتس ووتش أن ذلك شمل ما لا يقل عن ٤٥ بلدية في لبنان حتى الآن.

مليون جريح

أصدرت منظمة الصحة العالمية في نهاية عام ٢٠١٤ تقييماً جديداً بلغ فيه عدد الجرحى نحو مليون شخص. وتحدثت ممثلة المنظمة إليزابيث هون في مقابلة مع وكالة رويترز عن: «أن النظام الصحي انهار، مما يعني انتشار الأمراض بسرعة كبيرة عبر البلاد التي تجتاحها موجة كبيرة من العنف، إن التيفوئيد والتهاب الكبد الوبائي ينتشران بين السكان مع انخفاض نسب التطعيم من ٩٠٪ قبل الحرب إلى ٥٢٪ حالياً. العديد من المستشفيات دمرت أيضاً، وهناك حالات تلوث كبيرة للمياه، هناك ٦٥٠٠ حالة تيفوئيد في ٢٠١٤، و٤٢٠٠ حالة حصبة.

هناك ١٣,٥ مليون شخص قدمت لهم المساعدات خلال ٢٠١٤، لكن «الحاجة أمر لا يمكن تصوره مطلقاً».

أي أن قرابة ٤ أشخاص تعرضوا للإصابة من ضمن ١٠٠ شخص، أي بما يعادل ٤٪ من مجموع الشعب السوري، وقد أشارت إلى ذلك مسبقاً الشبكة السورية لحقوق الإنسان في دراسة موسعة تحت عنوان «الجرحى في سورية الألم الذي لا ينتهي»، وتبقى مشكلة منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة حتى الآن أنها ما زالت تعمل من خلال النظام السوري، ما يؤدي بنظرنا إلى عدم وصول كثير من المساعدات إلى مستحقيها الأكثر تضرراً؛ لأن النظام السوري يرفض أن يعطي أذونات لإغاثة المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، وكان من المفترض على مجلس الأمن أن يجيز في القرار ٢١٦٥ لمنظمة الصحة العالمية العمل دون الحصول على إذن من النظام السوري على غرار إدخال المساعدات من المعابر، لكن يبدو أن سياسة إلزام النظام السوري بأي أمر تسيير بأبطأ ما يمكن.

إن تعطيل روسيا والصين ومعارضتهما ملاحقة ومقابة المجرمين في سورية عبر استخدام الفيتو لأربع مرات متتالية كان آخرها في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، يؤكد الحالجة لاجتراح استراتيجية دولية تتجاوز مجلس الأمن وتركز على الجمعية العامة من خلال دفعها لإنشاء محكمة خاصة بسورية، والبدء بمحاكمة مرتكبي الجرائم من جميع الأطراف. وبالرغم من أن المعارضة السورية لم تقدم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام نموذجاً حضاري يختلف عن النظام، وعجزت عن ملاحقة ومحاسبة مرتكبي التجاوزات والانتهاكات من الفصائل المسلحة، إلا أن هناك أمراً رئيساً يجب أن لا يغيب عنا وهو أن كل ذلك ليس شرطاً مقابل الحماية من القتل والموت، لأن مبدأ حماية المدنيين هو حق وليس منحة بغض النظر عن الدين واللون والعرق.

توصيات

يكاد يكون من باب المستحيل تأهيل الأسد لأسباب عديدة أهمها أنه غير قابل للتأهيل، كما رأينا في آخر خطبه، ومنها أن تأهيله يعني استمرار الحرب وانتشارها وتوسع دائرة التطرف والارهاب في المنطقة بأكملها، وثالثها لأن قوى إقليمية كبرى على رأسها تركيا والمملكة العربية السعودية وجزءاً كبيراً من أوروبا سوف ترى في مثل هذا العمل تهديداً مباشراً لاستقرارها ولمصالحها الاستراتيجية. ما يخشى منه بالمقابل هو مهادنة الأسد من قبل الولايات المتحدة، مساندة للايرانيين الذين تسعى بكل الوسائل لاستعادة دورهم إلى جانبها، وللتهرب من أي احتمالات تورط في نزاعات وحروب إقليمية أو دولية.

وهذا ما هو قائم منذ أشهر طويلة في الواقع. فقد سحبت الولايات المتحدة فرضية تعديل موازين القوى على الأرض السورية من التداول، ولم تعد تعتبر مساعدة مقاتلي الجيش الحر جزءاً من استراتيجية إنهاء الحرب الدائرة هناك منذ أربع سنوات، وأصبحت أكثر اهتماماً بالتنسيق المباشر أو غير المباشر مع ما تبقى من قوى النظام لتشنيد الضغط على داعش، كما أنها تخلت عن ملف الحل السياسي والمفاوضات السورية السورية لموسكو.

يشكل هذا الموقف تهديداً كبيراً لمصالح الشعب السوري، الذي دفع غالباً ثمن التغيير، بمقدار ما يحول الأسد إلى أمر واقع، ويثبت الوضع القائم على الأرض، ويكرس إجهاض الدولة وفشلها وتهديد الوحدة السورية. وبالرغم من التقدم الذي يحرزه الجيش الحر في الجنوب والعديد من الجبهات، وهو ما يقطع الطريق على حلم الأسد في الانتصار والاستمرار، إلا أن على المعارضة أن تظهر فاعلية وديناميكية أكثر حتى تتمكن من تجنيد الشعب السوري هذا المصير، وما يرافقه من

زحمة مبادرات والنتيجة صفر لماذا لا يمكن أن يكون الأسد جزءاً من الحل؟

- استمرار الخسائر والمعاناة، وتزايد في فرص الخروج من الحرب وتحقيق الانتقال السياسي.
١. عليها أن تثبت قدرة أكبر على مقاومة إغراءات الاجتماعات الفارغة والفاقة للمعنى التي تقوم بها دول وعواصم تحاول أن تتكسب على حساب تقسيم المعارضة وتشثيتها واقتسام أطرافها. فلا ينبغي للمعارضة أن تعير أهمية كبيرة لدعوات اللقاء والاجتماع إذا لم تكن مرتبطة بأجندة معلنة ولم تكن أهدافها وطنية واضحة، ولم تكن الدعوة شاملة لجميع الأطراف. ما يحصل الآن في الكثير من الأحيان، وبسبب شعور الكثير من الدول المعنية أو شبه المعنية بفراغ الساحة وضعف المعارضة، هو مجرد عمليات تجريب إن لم تكن تلاعبات بالمعارضة تزيد من تشققها وانقساماتها.
 - وبالمقابل ينبغي على الدول التي تعتقد أنها قادرة على لعب دور في مساعدة الشعب السوري على الخروج من المحنة أن تدرك أن ضعف المعارضة ليس مبرراً للتلاعب بها، وأن معارضة ضعيفة تتجاوزها الدول، مقسمة ومتخبطة ومن دون إرادة، تتلاعب بها الدول والعواصم، لن تكون قادرة على لعب أي دور في إيجاد حل للأوضاع الكارثية التي تعيشها سورية ومن حولها المنطقة بأكملها. ولا ينبغي أن يتخذ ضعف نفوذ المعارضة على الأرض، أو قلة حيلتها في رد التحديات التي تواجه الشعب السوري، مبرراً لدفعها إلى المزيد من التراجع وانحسار النفوذ. فمن دونها، حتى على ضعفها، لن يكون هناك أمل في أي حل. فلا بقاء الأسد يشكل خياراً مقبولاً من الشعب والكثير من دول المنطقة والعالم، ولا استمرار داعش والمنظمات الجهادية في التمدد والقتال يفتح أي أفق للحل.
 ٢. حتى لو كان من الصعب تصور امكانية وحدة المعارضة الآن، يتوجب على أطرافها المختلفة، وفي مقدمها الائتلاف الوطني، أن ترص صفوفها وتستوعب بعضها البعض وتجد كحد أدنى امكانية للتنسيق والتواصل والتشاور في ما بينها، والمشاركة في نشاطات مشتركة.
 ٣. القيام بحملة دبلوماسية سريعة وقوية لدى العواصم الكبرى صاحبة القرار. هذه الحملة هي اهم من أي لقاءات عبثية تفنقر لأي أجندة أو رؤية أو هدف. وهي الوحيدة التي تستطيع أن تعيد إلى نظر الرأي العام العربي والعالم صور الكارثة التي يعيشها السوريون، وتجدد طرح القضية السورية للمجتمع الدولي وتشرح دور المعارضة ومساهماتها في التوصل إلى حل. وهذا يتطلب تفعيل وثنائق القاهرة التي جمعت المعارضة لأول مرة في مؤتمرها الأول عام ٢٠١٢، ولا مانع من أن يم التفاهم في ما بينها على بعض التعديلات الطفيفة إذا لزم الأمر.
 ٤. هناك حاجة ماسة وسريعة لإعادة تنظيم وإطلاق النشاط الإعلامي للثورة والمعارضة والائتلاف. لا يمكن لإنسان أن يقبل أن تستمر المعارضة بعد سنوات أربع من الحرب المريرة التي فقد فيها الشعب خيرة أبنائه من دون وسائل إعلام قادرة على التعبير عن محنة الشعب ونقل معاناته ومطالبه إلى الرأي العام العربي والعالم. ليس المسؤول عن هذا التقصير أعضاء المعارضة وحدهم وإنما رجال الاعمال السوريين وكل الأطراف التي أعلنت دعمها للثورة من دون أن تقدم لها الوسائل الضرورية لدفاعها عن مبادئها وأهدافها وقيمها.
 ٥. العمل على تفعيل الهيئات والمنظمات والقوى التي وقفت مع ثورة السوريين وأيدتها منذ البداية والتي ادى تراجع المجتمع الدولي عن وعوده وخطط الأوراق الذي قاد إليه توسع نفوذ الحركات المتطرفة والقوى الجهادية، وغياب أفق الحل، إلى ابتعادها عن مواقفها السابقة أو شلها، وعلى رأسها تجمع اصداق الشعب السوري. ينبغي تكثيف التواصل معها وتزويدها بالأفكار والرؤى والاهداف التي تساعد على التوجه في عملها بعد أن كادت تفقد البوصلة بسبب تعدد المبادرات وتزايد التدخلات وتبدل السياسات وتعقيد الأوضاع وتشوشها.
 ٦. عدم الكف عن تذكير الدول والمجتمع الدولي بمسؤولياتهم تجاه الشعب السوري، حتى لو استمر رد الفعل بطيئاً او معدوماً من قبلهم، والتمسك بالقرارات الخمس التي صدرت عن مجلس الأمن بهذا الشأن، دعماً للمبادرة العربية وتطبيق بيان جنيف، وبصورة خاصة، قرار الجمعية العامة رقم ٦٦/٢٥٣ الذي عبر عن إدانة المجتمع الدولي الشاملة لسياسات القتل المنظم التي تمارسها حكومة الأسد وتأييد دول العالم لحق الشعب السوري في الانتقال السياسي والخلاص من حكم الديكتاتورية البغيض.
 ٧. ويبقى الشرط الأول لإعادة القضية السورية إلى رأس جدول أعمال السياسة الإقليمية والدولية هو تحسين فاعلية المعارضة وزيادة قدرتها على تعبئة الرأي العام السوري من ورائها وكسب تأييد القوى المقاتلة على الأرض. وهذا يستدعي تغييراً عميقاً في اسلوب عمل المعارضة وتنظيم صفوفها.